نشـــرة

الحملـة المدنيـة
للإصلاح الإنتخابي

عدد: ٢ شمر: حزيران

في هذا العدد:

افتتاحية ..... ص ١
من اعضاء الحملة ..... ص ١
تحقيق حول اقتراع غير المقيمين اللبنانيين ..... ص ٢
وقفة مع الاصلاح ..... ص ٣
اليوم الوطني للاصلاح الانتخابي ..... ص ٤
ابرز مفاصل القانون الانتخابي والهيئة المستقلّة ..... ص ٥
في مستقبل عمل الحملة ..... ص ٧
منشورات الحملة ..... ص ٧
نشاطات الحملة ..... ص ٨

افتتاحية

النظام النسبي في البيان الوزاري

مرّرت حكومة «الوحدة الوطنية السابقة» في بيانها الوزاري بنداً عن القانون الانتخابي «منزوع النسبية»، حيث ورد في البند رقم (٢٠) منه ما يأتي:

«... كذلك، ستعمل الحكومة، خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخه، على إعادة النظر في قانون الانتخابات النيابيّة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيّين ويؤمّن صحّة التمثيل السياسي لدى فئات الشعب وأجياله وفاعلية هذا التمثيل ويعتمد النهج الإصلاحي على صعيد تنظيم الانتخابات والإشراف عليها».

إذا ما قرأنا هذا «البند» بعناية، نلاحظ ما يأتي:

أولاً: إن التركيز على «إعادة النظر في قانون الانتخابات النيابيّة»، أي البناء على ما هو قديم وقائم، يوحي بأن لا نيّة في إقرار قانون انتخابي جديد وبنظام مختلف، ينقل البلد والديمقراطية إلى حال أفضل.

ثانياً: إن استخدام نيّة «المراعاة» لقواعد العيش المشترك - والتي هي أقل من «الالتزام» - توفّر إمكانيّة التبرير لأي تقصير في المجال نفسه.

ثالثاً: عدم تضمين البيان توجّهاً شاملاً لتلبية تطلعات اللبنانيّين الإصلاحيّة، خصوصاً وأن البيان الوزاري للحكومة السابقة قد حصر النهج الإصلاحي في «تنظيم الانتخابات والإشراف عليها»، ما يؤكّد عدم وجود رغبة في إدخال إصلاحات جوهريّة على أساس النظام الانتخابي وقانونه.

وللحؤول دون تكرار ما سبق، ستعمل «الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي» على تكثيف الضغوط على الحكومة المقبلة لتثبيت «صدق النيّات» في «اعتماد النظام النسبي» من خلال إدراجه في صلب البيان الوزاري كـ «بند مستقلّ»، وبصياغة واضحة وملزمة، كـ «مدخل أساسي للإصلاح» مع عدم إغفال باقي الإصلاحات المطروحة والتي لا تقلّ أهميّة، خصوصاً وأنّه سيكون لها مردود إيجابي أعلى في حال طبّقت بالتلازم مع النظام النسبي على أساس «الدوائر المتوسّطة» إن لم يكن في «لبنان دائرة انتخابية واحدة». لأنّه، ولدى إجراء تقييم للعمليّات الانتخابيّة السّابقة التي اعتمدت «النظام الأكثري» و«التقسيمات الانتخابيّة الصغرى» ومراجعتها، تبيّن أنّ فعاليّة الإصلاحات الانتخابيّة التي أقرّت في حينه، كانت محدودة وقابلة للتجاوز أحياناً بسبب عدم اكتمال عقد الإصلاحات التي تكتسب أهميّتها وقوّة تأثيرها على العمليّة الانتخابيّة من خلال ترابطها، ومن هنا ضرورة إقرارها مجتمعة.

حسن سعد

تجمع وحدتنا خلاصنا

من اعضاء الحملة

اتحاد المقعدين اللبنانيين

يسعى «اتحاد المقعدين اللبنانيين» منذ تأسيسه في العام ١٩٨١ إلى العمل على إقرار الحقوق المشروعة للأشخاص المعوقين في مجالات الحياة كافة، بدءاً من حقهم بالوصول، إلى البيئة الهندسية الدامجة، والعمل اللائق، والتربية والتعلم، والتأهيل. وترجم عمله عبر آلاف النشاطات المطلبية الحقوقية وصولاً إلى صدور القانون ٢٢٠/٢٠٠٠. ثم نظم حملات مطلبية وبرامج تندرج تحتها مشاريع مرحلية، لتطبيق القانون.

ويسعى الاتحاد إلى نشر ثقافة الدمج وحق المشاركة وطرح قضايا الإعاقة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. ويرتكز عمل الاتحاد في مسارين متوازيين: العمل المطلبي والحقوقي الهادف إلى التوعية على حقوق الأشخاص المعوقين لضمان اندماجهم وتكافؤ الفرص مع الآخرين؛ والمشاريع التنموية المجتمعية التي تشمل التأهيل الجسدي، والدمج التربوي، والدمج الاقتصادي، والتأهيل المهني، والتوعية المجتمعية، والتنمية الدامجة.

www.lphu.com

تحقيق حول اقتراع غير المقيمين في الإنتخابات النيابية ٢٠١٣

يرعى لبنان في دستوره مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين، حيث تنصّ المادة السابعة من الدستور اللبناني على أنّ «جميع اللبنانيين يتمتعون على السواء بالحقوق المدنيّة والسياسيّة».
في الممارسة تُحرم فئة كبيرة من اللبنانيين من حقّها في المشاركة في الحياة السياسية العامة من خلال منعها من ممارسة حقّها في الاقتراع للمجلس النيابي بمجرّد اختيارها السكن خارج الأراضي اللبنانيّة، أو حتّى لمصادفة تواجدها خارج البلاد في يوم الاقتراع.
نصّ قانون الاقتراع رقم ٢٠٠٨/٢٥ في المادة ١١٤ منه على ضرورة تأمين الآليّات اللازمة لضمان حق اللبنانيين غير المقيمين على الأراضي اللبنانية في الاقتراع في أماكن إقامتهم في الخارج في الانتخابات النيابية العامة التي تلي انتخابات العام ٢٠٠٩.

مركز دراسات الانتشار اللبناني

التقت الحملة، وبسبب اهتمامها بهذا الموضوع عدداً من الخبراء في «مركز دراسات الانتشار اللبناني في جامعة سيدة اللويزة – الذوق، الذي يعنى بموضوع المغتربين، ويعتبر من المراكز القليلة في لبنان التي تعمل على إبقاء الصلة قائمة بين المغترب اللبناني ووطنه، وناقشت معهم موضوع اقتراع اللبنانيّين غير المقيمين وموقفهم منه، خصوصاً وأنّهم من المراجع الممهّة التي تعمل بشكل متواصل مع هذه الشريحة من اللبنانيّين.
يعتبر القيّمون على المركز أنّ اللبنانيّين المقيمين في الخارج يشكّلون العصب الأساسي في الحياة الاقتصاديّة اللبنانيّة، مؤكّدين أنّ علاقة اللبناني المقيم في الخارج لم تنقطع يوماً بينه وبين أهله في الداخل، حتّى أن هذه الشريحة من اللبنانيّين تجدها مهتمّة بالتطورات السياسيّة الداخليّة أكثر من اهتمام المقيمين في الداخل في ظل التطوّر التكنولوجي الحاصل وسرعة نقل الأخبار والمعلومات. وفي الحديث عن الشق التقني، يعتبر خبراء هذا المركز أنّ مبدأ اقتراع غير المقيمين هو من المبادئ الأساسيّة التي يجب إدخالها حيّز التنفيذ في الانتخابات المقبلة، مؤكّدين أنّ الصعوبات التي سوّقت حول تطبيق هذا المبدأ تعتبر صعوبات بسيطة قابلة للحلّ في عدد من الطرق.

وجهة نظر الحملة:

تعتبر الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي أن اقتراع غير المقيمين اللبنانيّين هو حق مكتسب لا بد من تطبيقه في الانتخابات النيابيّة المقبلة ، كما تجد الحملة في التباطؤ بالتحضير لتطبيقه تقصيراً واضحاً من قبل الجهّات المعنيّة لابد من معالجته.
فالمدّة الزمنية التي تفصلنا عن الانتخابات المقبلة قد تبدو بعيدة، لكنها فعلياً قصيرة لتأمين الإعداد المناسب لها. فالتحضير لمشاركة هذه الفئة من اللبنانيين قد تستغرق وقتاً غير قصير، خصوصاً من قبل وزارة الداخلية التي عليها أن تقوم بعد حصولها على المعلومات اللازمة من الدراسة التي تجريها وزارة الخارجيّة بحسب القانون بإعداد لوائح الشطب الخاصة بكل بلد من البلدان، منعاً لعمليّات الغشّ التي يمكن أن تحصل في يوم الاقتراع، حيث أبدت وزارة الداخلية في ورشات العمل التي كانت قد أعدّتها مع الأحزاب اللبنانيّة عن جهوزيتها للقيام بالوظيفة الملقاة على عاتقها في هذا المجال. ولكن المشكلة أنّ الوزارة لم تتلقَّ حتّى اليوم المواد التي تلزمها من وزارة الخارجية والمغتربين حتّى تبدأ بالتنفيذ.
فما المشكلة التي تكمن وراء تأخّر وزارة الخارجية من الانتهاء من الدراسة المطلوبة منها؟ وما هي العوائق التي يمكن أن تكون واجهت الخارجية وأدّت إلى التأخّر في الإنجاز؟
أسئلة كانت تنوي الحملة التوجّه بها إلى وزارة الخارجية والمغتربين، ممثّلة بمدير مديرية المغتربين السيد هيثم جمعة، لكنّها لم تستطع الحصول على موعد لمقابلته.
لذلك تتوجه الحملة اليوم بهذه الأسئلة إلى الجهات المعنية في وزارة الخارجية ، مبدية استعدادها لتقديم أي مساعدة تقنية يمكن أن تحتاج إليها الوزارة خلال الدراسة التي تقوم بها، خصوصاً وأنّ للحملة طرحاً واضحاً في هذا المجال.

فما هي الآلية التي تطرحها الحملة لاقتراع غير المقيمين؟

في عملية الاقتراع:

- تعتمد السفارات والقنصليات مراكز للاقتراع، وذلك بعد الحصول على موافقة الدولة المضيفة. وليس ضرورياً أن تنظّم الانتخابات في كل البلدان وفي كل المناطق، لكن يجب اتبّاع معايير موحّدة لاختيار إجراء انتخابات في بلد معين.
- يفتح باب التسجيل الطوعي في الخارج، حيث يدوّن كل لبناني راغب في الانتخاب إسمه، وبهذا يصبح لدينا لائحتا شطب واحدة داخلية للمقيمين وثانية خارجية لغيرالمقيمين في لبنان.
- الانتهاء من فترة التسجيل قبل موعد الاقتراع بنحو ٣ أو ٤ أشهر لتأمين إقفال لوائح شطب الداخل والخارج، وبالتالي مقارنتهما ليتم تفادي تواجد الإسم مرّتين.
- يحدد موعد الاقتراع والفرز بأسبوع أو أسبوعين قبل موعد اقتراع الداخل، وعلى الفرز أن يتم مباشرة بعد إتمام عملية الاقتراع، على ان يتم إعلان النتائج بالتزامن مع إعلان نتائج الداخل.
- لا يتم تخصيص نواب لغير المقيمين وإنما ينتخبون النواب أنفسهم ضمن الـ ١٢٨ نائباً حالياً في البرلمان اللبناني (وذلك لصعوبة تحديد المعايير لتوزيع المقاعد على أساس مذهبي أو جغرافي).

آليات الاقتراع:

يُعتمد في العالم عدد من الأساليب في عملية اقتراع غير المقيمين. وللحملة وجهة نظر خاصة بهذا الموضوع فهي ترى أنّ:

الاقتراع الإلكتروني غير مجد بسبب غياب النسخة الورقية وبالتالي غياب إمكانية التدقيق في الأخطاء في حال حصولها.
امّا الاقتراع البريدي فهو يعاني في نظر الحملة من إشكالية تأمين سرية الاقتراع.

لذا ترى أن طريقة الاقتراع الأنسب هي في الاقتراع المباشر حيث تضمن هذه الآلية قدر اكبر من الدقّة والمصداقيّة.

في النهاية وعلى الرغم من الجدل الحاصل حول هذا الموضوع، فالحملة تعيد وتؤكّد أن اقتراع غير المقيمين هو حق مكتسب في الدستور كما في القانون . وعلى الجهات المعنيّة الشروع في تنفيذ الإجراءات الموكلة إليها من دون مناقشة إمكانية التطبيق أو عدمها.

التقت الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي في هذا العدد النائب عمّار حوري من تكتّل «لبنان أوّلاً» ومعالي وزير الصحّة النائب علي حسن خليل من كتلة «التنمية والتحرير». وقد عرضت معهما مواقفهما من الإصلاحات الانتخابية لا سيما النقاط الأساسية التي تعمل الحملة على الضغط من أجل إقرارها في قانون الانتخابات النيابية المقبلة.

فقد اعتبر النائب حوري خلال لقائنا معه أن المبادئ الإصلاحية التي تنادي بها الحملة هي مبادئ ديمقراطية راقية،

لكن لا بدّ بدايةً، من أن تعمل الاطراف السياسيّة والمدنيّة المعنية في هذه المرحلة على تهيئة الأوضاع اللازمة والتي يجب ان تسبق هذه الإصلاحات كي تكون إصلاحات فعّالة ومنتجة.

فأوّل ما يجب العمل عليه حسب قوله هو إلغاء أو تخفيف وطأة الطائفية والمحاصصة السياسية التي تطغى على جميع القرارات والإجراءات،

فإذا أردنا التحدّث عن النظام النسبي، يقول النائب حوري، لا نستطيع الاّ الاعتراف بأنّه نظام مثالي ومتطوّر يضمن صحّة التمثيل وعدالته، ولكن هل ستسمح الأحزاب اللبنانية باعتماده في قانون الانتخابات النيابية المقبلة؟

الجواب برأيه سلبياً خصوصاً في الوقت الراهن، والحلّ لذلك يكمن بالعمل للوصول إلى أحزاب غير طائفية بالدرجة الأولى، ما يساعد في قبول النسبية وتأثيراتها على المكوّنات السياسيّة.

فلدينا، ودائماً بحسب حوري، قناعة تامة بمبدأ النسبية، ولكن ليس ضمن الظروف الحالية. فهناك ما يكفي من الوقت للعمل على معالجة الطائفية المستشرية .

امّا في ما يخص الكوتا النسائيّة والانقسام الشديد الحاصل حول هذا المبدأ بالتحديد، فيعتبر نائب كتلة «لبنان أوّلاً» الأستاذ عمّار حوري أنّ الانقسام ليس انقساماً عمودياً كما اعتاد اللبنانيون أن يكون. فليس هناك من موقف واضح لدى أحزاب ١٤ آذار حول هذا المبدأ، وكذلك الأمر في المقلب الثاني كما يقول. لكنه يستطرد بالقول: الكل لديه الرغبة بأن تأخذ المرأة حقوقها السياسية وأن تشارك في صنع القرار، لكنه يرى أنّ المشكلة تكمن في الصيغ غير المكتملة التي قدمت ونوقشت سابقاً في مجلس الوزراء وكذلك في مجلس النوّاب.

وفي موضوع اقتراع غير المقيمين، فقد اعتبر حوري أن القرار السياسي بتنفيذ هذا المبدأ قد اتخذ ولا بدّ من الإسراع اليوم في الإجراءات والدراسات المطلوبة من أجل ذلك، فالمغترب اللبناني هو عنصر أساسي في الحياة اللبنانية، لا سيما تلك الاقتصادية، ولا بد من إشراكه في عمليّة اختيار ممثلّي الشعب.

إضافة إلى ذلك، فقد تحدثنا مع النائب حوري عن خفض سن الاقتراع الذي لاقى جدلاً كبيراً في الفترات القريبة الماضية. وقد اعتبر من موقعه أنّه لا بد من إتمام وإقرار قانون خفض سن الاقتراع إلى ١٨ عاماً، خصوصاً وأنّ الشاب اللبناني يحصل على جميع حقوقه المدنيّة الأخرى في هذا السن.

هذا، وقد ناقشت الحملة مع سعادته ضرورة اعتماد البطاقات الرسمية في الانتخابات المقبلة، فاعتبر من جانبه أنّ في اعتمادها دفعاً إيجابياً نحو تأمين سريّة الاقتراع، لكن سيظلّ اعتمادها متأثّراً بالوضع القائم. فهي تكون أكثر تعبيراً في ظل نظام غير طائفي وأحزاب غير طائفية.

في النهاية تمنّى النائب حوري أن يحصل التطوّر السياسي الذي تسعى إليه الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، معتبراً أننا نعمل على مبادئ حضارية في أسوأ ظروف ممكنة.

من جهته اعتبر معالي وزير الصحّة، النائب علي حسن خليل أنّ العلّة الأساسية في الحياة السياسية اللبنانية هي غياب قانون انتخابي عادل يؤمّن صحّة التمثيل ويشجّع الفئات اللبنانية كافة على المشاركة في الحياة السياسية. فالقانون الحالي بحسب خليل يخضع لاعتبارات سياسية خاصة بعيدة عن المعايير الموضوعية والديمقراطية التي يجب اعتمادها، وذلك ناتج عن مساهمة جميع القوى السياسية المتعاقبة على الحياة السياسية اللبنانية وهي برأيه مسؤولة عن غياب مثل هذا القانون.

فكتلة «التنمية والتحرير»، كما حركة «أمل، موقفهما واضح من هذه المواضيع ويشكّل جزءاً من وثائقهما السياسيّة التي ترتكز على ضرورة اعتماد قانون انتخابي على أساس لبنان دائرة واحدة مع تطبيق النسبيّة بحسب قوله. فهو يعتبر أنّ التبريرات لمثل هذا المطلب كثيرة وقد تمّ عرضها من قبلهم في اللجان المختصّة وورش العمل التي عالجت هذا الموضوع بغض النظر عن حسابات الربح والخسارة الخاصة بهم كطرف سياسي.

لكنّه لا ينفي القول بأن مثل هذا المطلب تنفيذه صعب في فترة قصيرة، لذا لا بد، مرحليّاً، من اعتماد تقسيم مخالف للنمط السائد في تقسيم الدوائر يعتمد على الدوائر المتوسّطة التي يمكن أن تكون بحسب رأيه المحافظات كحدّ أدنى. ويكمل قائلاً: أنه يضاف إلى هذا المبدأ اعتماد جملة من الآليات التطبيقية للوصول إلى ممارسة صحيحة لهذا القانون .

ولدى سؤاله عن مبدأ اقتراع غير المقيمين اللبنانيين في الانتخابات النيابية، أكد أنّه يؤيّد تطبيقها ويطالب بوضع آلية تطبيقية واضحة لهذا المبدأ.

كما أكّد أنّه لا يرى ترابطاً بين مبدأ اقتراع غير المقيمين ومبدأ خفض سن الاقتراع على الرغم من أهمية تطبيقهما معاً. فهو يرى أنّه يجب عدم التساهل في تطبيق خفض سن الاقتراع في أقرب وقت ممكن، ولا حاجة إلى تكرار هذا الموقف دائماً.

هذا وقد اعتبر خليل أنّ الإفادة من اعتماد البطاقات الرسمية واضحة، لكنّه يرى أنّ اعتماد بطاقات ممغنطة بدلاً منها أفضل وأضمن. فهي بالإضافة إلى تأمين سرية في الاقتراع، تؤمّن للناخب آلية للاقتراع من مكان سكنه، ما يخفف من عمليات الضغط التي يمكن أن يتعرّض لها أيضا، وبالتالي يخفف من الممارسات الشائعة يوم الاقتراع والمتمثّلة بنقل الناخبين أو تأمين بدل نقل لهم.

أخيراً وليس آخراً، أكّد وزير الصحّة، نائب حركة «أمل» أنّ ما أدخل على قانون الانتخابات النيابية الأخير مقدّمة جيدة، لكن لا بد من تطويرها قبل الانتخابات القادمة.

في النهاية، أعتبر من جهّته أنّ فكرة ان يكون هناك أطراف متعددة من المجتمع المدني وكتل وأحزاب تعمل على نقاط مشتركة ومسارات واضحة، هي فكرة إيجابية، ولا بد من تطويرها والعمل عليها من أجل الوصول إلى المراد.

اليوم الوطني للإصلاح الانتخابي

بمناسبة مرور سنتين على ٧ حزيران ٢٠٠٩ تاريخ الانتخابات النيابية الأخيرة،
نظّمت الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي، «اليوم الوطني للإصلاح الانتخابي» في حفل أقامته في قصر الأونيسكو – بيروت في السابع من حزيران ٢٠١١، حيث أطلقت فيه مسودة مشروع

اليوم الوطني للإصلاح في بيروت

قانون الانتخابات النيابيّة لسنة ٢٠١٣ ومشروع قانون خاص بتشكيل الهيئة المستقلّة المنظّمة للانتخابات عملت على تحضيرهما مع مجموعة من الخبراء الانتخابيين والقانونيين.
أطلق القانونين بحضور ممثّل عن رئيس الحكومة الأستاذ نجيب ميقاتي، ممثّل عن وزير الداخلية والبلديات السابق الأستاذ زياد بارود، سعادة النائب تمام سلام وممثّل عن كلّ من النائب ميشال فرعون والنائبين سامي الجميل وأسعد حردان. كما حضر اللقاء ممثلون عن ١٦ حزباً لبنانياً إضافة إلى عدد من السفراء والنقابيين والصحافيين وممثلي الجمعيات الأعضاء في الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي.
بعد الترحيب بالحضور وتعريفهم إلى برنامج الحفل، أكّد المتحدّث باسم الحملة السيد اسامة صفا، أمين عام «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» على أهميّة الاستمرار في النهج الإصلاحي، آملاً بألاّ نتذكّر في المستقبل انتخابات ٢٠١٣ بحسرة جديدة على فرص بالإصلاح أضاعتها السلطة السياسية اللبنانية.
كما أكّد السيد صفا أنّ الحملة لن تسمح للسلطات السياسية أن تترك النقاش حول قانون الانتخابات للّحظة الأخيرة كما تفعل دوماً، مطالباً الجهات المعنيّة من نوّاب ووزراء أن يتحمّلوا مسؤولياتهم فيما يخصّ هذا الموضوع، شارحاً بأنّ الحملة قد أدخلت على قانون الانتخابات المقدّم من قبلها الإصلاحات التي لطالما كانت تطالب بها، والتي تعتبرها ضرورية من أجل الدفع في قانون الانتخابات النيابية اللبنانية إلى مرتبة ترتقي بالمعايير الدولية الخاصة بالانتخابات.

كما قدّمت الحملة في قانون خاص بها تفاصيل إنشاء هيئة مستقلّة منظّمة للانتخابات، تدير العمليات الانتخابية بشفافية وحيادية.

وللمناسبة عينها عقدت لجان الحملة في كل من محافظة البقاع والشمال والجنوب مؤتمرات صحفيّة في اليوم نفسه، هدفت إلى مشاركة أهالي وفعاليات هذه المناطق بمقترحات الحملة، تعريفهم إلى القانونين المقترحين من قبلها، وحثّهم على المشاركة والمطالبة بتحقيق الإصلاحات.

شملت هذه المؤتمرات قراءة البيان الموّحد الخاص بهذا اليوم الوطني. كما قام أعضاء اللجان بشرح القانونين لفعاليّات المناطق وممثلين عن بعض البلديات والأحزاب، بالإضافة إلى حضور الإعلام المحلي الذي شارك في هذه النشاطات وساهم في تغطيتها.

في الشمال

في الجنوب

في البقاع

أبرز مفاصل مسوّدة القانون الانتخابي المقدّم من قبل الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي للانتخابات النيابية المقبلة- عام ٢٠١٣ وقانون الهيئة المستقلّة المنظّمة للانتخابات:

في القانون الانتخابي:
أدخلت الحملة على قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٨/٢٥ عدداً من المواد الإضافية التي تتضمّن الإصلاحات التي لطالما كانت تطالب بإدخالها على قانون الانتخابات توزعت على الشكل الآتي:

- **نظام نسبي**، وفق لوائح مقفلة ذات ترتيب مسبق مكتملة وغير مكتملة (على ألا يقلّ عدد المرشحين عن ثلثي المقاعد كحد أدنى) ويكون الترشح على أساس لوائح وليس على أساس فردي.
- دوائر متوسطة (٢٠ مقعداً على الأقلّ) حرصاً منها على تأمين ديناميكيّة في التغيير وحرصاً منها على رفع قدرة المجموعات الصغيرة على الوصول إلى مجلس النواب في ظل النظام النسبي. إضافة إلى إعطاء قيمة متوازية لصوت الناخب في مختلف الدوائر. أما في ما يتعلّق بتقسيم الدوائر فاقترحت الحملة أربعة نماذج تتوفر فيها المعايير المذكورة أعلاه، وهي على الشكل الآتي :

النموذج الأول
5 دوائر

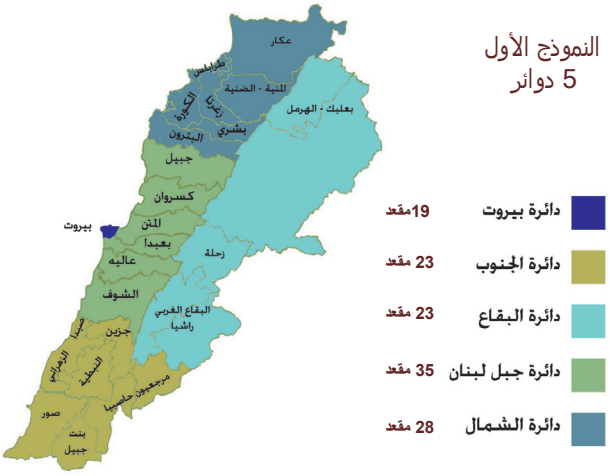

النموذج الثاني
6 دوائر

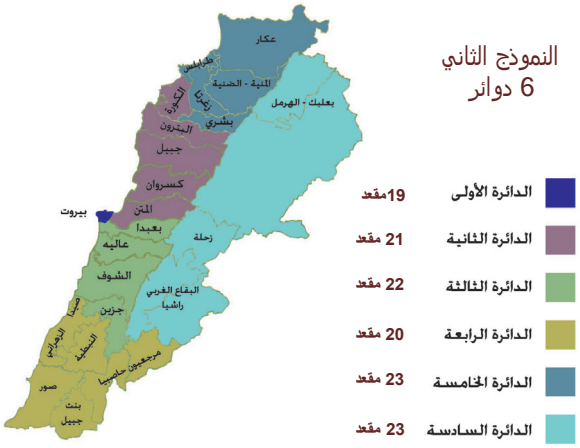

النموذج الثالث
6 دوائر

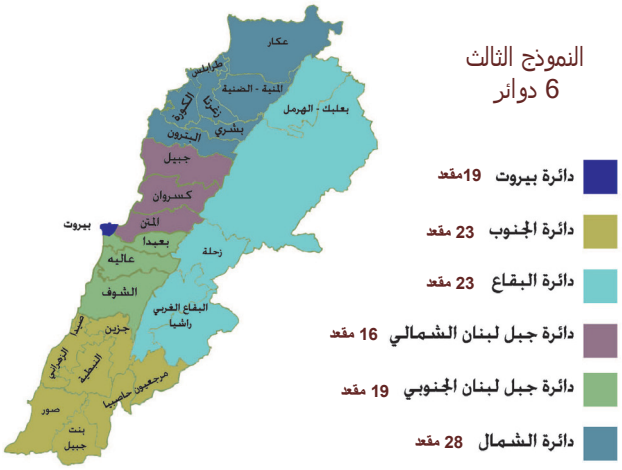

النموذج الرابع
9 دوائر

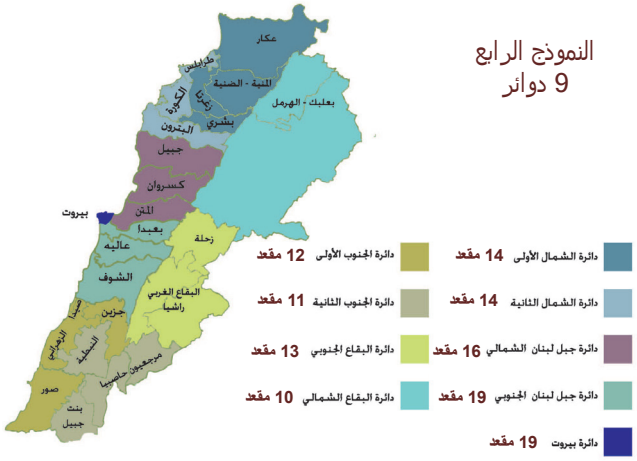

- **كوتا نسائية** (الثلث على الأقلّ) في لوائح الترشّح (مع الحرص عند ترتيب الأسماء على وجود امرأة من بين كل ثلاثة مرشحين) على أن يعتمد هذا المبدأ مرحليّاً لأربع دورات انتخابية فقط، حيث تكون المرأة قد استطاعت أن تكسر الحواجز والموانع الاجتماعية الذهنية والسياسية التي تحول اليوم دون تمثيلها الصحيح.

- **خفض سن الاقتراع إلى ١٨ عاما** (تعديل المادة ٢١ من الدستور) على اعتبار انّ الشاب اللبناني يحصل على جميع حقوقه المدنية في سن ال ١٨ ما عدا تلك السياسية برغم انّ التجربة قد اثبتت ان الشباب في هذا السن يحاول جاهداً اثبات كفاءته ويكون متحمّساً للمشاركة في العملية الانتخابية ترشّحاً وانتخابا لذلك تطالب الحملة ايضاً بخفض سن الترشّح من ٢٥ سنة إلى ٢٢(أي دورة انتخابية واحدة تفصل بين سن الترشّح وسن الاقتراع).

- **تنظيم الإنفاق الانتخابي** بما يؤمّن نوعاً من العدالة بين المرشّحين والوائح.

- **وفيما يخص الإعلام والإعلان الانتخابيين**، ترى الحملة ضرورة منح مساحات متساوية للّوائح في الإعلام الخاص والرسمي وخضوع الفضائيات لهذا القانون، مع ضرورة التأكيد على أهميّة تطبيق ما ورد في القانون السابق من مواد تنظيمية للإعلام والإعلان.

- **في سريّة الاقتراع،** أدخلت الحملة إلى المسودة عدداً من الآليات الإجرائية التي تؤمّن هامشاً من الحرية للناخب في تحديد خياراته وهي:

• اعتماد قسائم رسمية موحدة في العملية الانتخابية .
• فرز الأصوات داخل المركز بدلاً من القلم.
• تقسيم صناديق الاقتراع بحسب رقم السجل من دون التقسيم المذهبي والجنسي والعائلي.

- تأمين **الآليات المناسبة لاقتراع ذوي الإعاقة** من خلال تطبيق قانون المعوّقين رقم ٢٢٠ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٩ .

- **الاقتراع في مكان الإقامة** ولكن لدائرة الأصل، أي أن يتمكّن كل ناخب من الاقتراع في الدائرة التي ينتمي إليها من مكان سكنه، أي أن يتمكن الناخب الذي يسكن في بيروت وينتمي إلى عكّار(نفوسه في عكّار) أن يقترع لنوّاب عكار من بيروت (وللحملة طرح مفصّل لآلية التصويت يمكن أن تجدوها في القانون المنشور على موقعها الإلكتروني).

إضافة إلى ذلك، فقد عدّلت الحملة في المسودة التي تقترحها المادة التي تنصّ على وجوب نقل نفوس الزوجة فور زواجها إلى إعطائها الحق في الاختيار اذا كانت تريد الانتقال إلى سجل زوجها أم لا، هذا بالإضافة إلى السماح للعسكريين بالاقتراع وبتأمين الآليات المناسبة لاقتراع المرضى والموقوفين.

فيما يخص الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات:

- تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وتتألف من ٩ أعضاء يتمّ اختيارهم بعد أن:

- يرشح مجلس القضاء الاعلى ثلاثة رؤساء غرف سابقين في محكمة التمييز (ويكون رئيس الهيئة)
- يرشح مجلس شورى الدولة ثلاثة رؤساء غرف سابقين في مجلس شورى الدولة (ويكون نائب الرئيس)
- يرشح ديوان المحاسبة ثلاثة رؤساء غرف سابقين في ديوان المحاسبة (عضوًا)
- يرشح مجلس نقابة محامي بيروت ثلاثة أسماء أعضاء سابقين في مجلس نقابة المحامين (عضوًا)
- يرشح مجلس نقابة محامي طرابلس ثلاثة أسماء أعضاء سابقين في مجلس نقابة المحامين (عضوًا)
- ترشح نقابة الصحافة ثلاثة من أعضائها (عضوًا)
- ثلاثة أعضاء من المجتمع المدني ممن لديهم خبرة في الشأن الانتخابي .

يتم إختيار إدارة "الهيئة" من بين الترشيحات الواردة أعلاه ووفقًا للآلية المحددة ادناه

النموذج الأول

- ينتخب مجلس النواب بالاقتراع وبغالبية الثلثين على طريقة اللائحة الناقصة ٦ أعضاء من ٩.
- بعد سنتين على تأسيسها يتم إعادة إنتخاب ٤ أعضاء جدد يحلّون مكان الأعضاء الذين تمَّ سحب أسمائهم بالقرعة وأيضاً على طريقة اللائحة الناقصة أي ٣ أعضاء من أصل ٤ .
- بعد سنتين ينتخب النواب ٥ أعضاء جدد يحلّون مكان الأعضاء الخمسة المتبقين من الانتخاب الأول، وبطريقة اللائحة الناقصة ٣ أي أعضاء كحد أقصى من أصل ٥.

النموذج الثاني

- ينتخب مجلس النواب بالاقتراع بأكثرية الثلثين ٥ أعضاء من الهيئة ضمن العدد المطلوب انتخابه من قبل المجلس النيابي، على أن يكون التصويت محدوداً بثلاثة أصوات على الأكثر لكل نائب مقترع.
- يختار مجلس الوزراء بأغلبية الثلثين الأعضاء الأربعة المتبقين.
- بعد سنتين من إنشاء الهيئة يقوم المجلس النيابي بانتخاب ٣ أعضاء جدد إلى جانب العدد المتبقي والمنتخب من المجلس. و تقوم الحكومة بتعيين عضوين جديدين إلى جانب العدد المتبقي المنتخب من قبلها.

في مهام الهيئة:

على الهيئة تنظيم العمليات الإنتخابية العامة والفرعية في لبنان من نيابية ومحلية في جميع مراحلها، كما تشرف على الحملات الإنتخابية إضافة إلى:

• الدعوة إلى إجراء الانتخابات النيابية العامة والفرعية والانتخابات المحلية.
• إعداد تصوّر عام عن مراحل العمليات الانتخابية وكيفية إدارتها والإشراف على الحملات الانتخابية وإعداد الخطط اللازمة لتنفيذها.
• إعداد اللوائح الانتخابية النهائية أو ما يُعرف بلوائح الشطب والعمل على تحديثها باستمرار.
• إعداد وطبع قسائم الاقتراع الرسمية.

في مسؤولية الهيئة

تكون الهيئة عرضة للمساءلة والمحاسبة على أعمالها ونزاهتها من قبل المجلس النيابي، وذلك من خلال كتاب يوجهه ٥ نواب إلى رئيس مجلس النواب، وتعرض المسألة على الهيئة العامة لاستجواب الرئيس.

في مالية الهيئة

- للهيئة موازنة خاصة بها تلحق بالموازنة العامة على غرار الموازنات الملحقة ضمن باب خاص بها.
- تخضع حسابات الهيئة لنظام التدقيق الداخلي ورقابة ديوان المحاسبة المؤخّرة، كما يمكن أن تتعاقد الهيئة مع مكاتب خاصة محلية أو عالمية متخصصة في مجال التدقيق والمحاسبة وذلك بقرار يتخذ بالأكثرية العادية من الأعضاء.
- يمكن للهيئة أن تتقبّل منح ومساعدات تقنيّة وعينيّة غير

مشروطة من قبل دول ومؤسّسات دوليّة حكوميّة أو غير حكوميّة.
وتتألّف الهيئة من:
- المكتب الرئيسي.
- المكاتب الإنتخابية المناطقية التابعة للهيئة (تبعاً لتقسيم الدوائر الانتخابية).
- مكتب تنظيم اللوائح الانتخابية.
- مكتب الإشراف المالي.
- مكتب تنظيم الإعلام والإعلان الإنتخابيين.
- مكتب التدريب والتأهيل.
- مكتب تثقيف الناخبين.

هذا ويتمتّع أعضاء الهيئة بالحصانة حيث لا يجوز ملاحقة رئيس أو أي عضو من أعضاء الهيئة وأي من العاملين لديها أو المنتدبين من قبلها بدعوى جزائية أو اتخاذ أي إجراء جزائي بحقّهم أو القبض عليهم طوال مدة ولايتهم لأفعال تتعلّق بعملهم في الهيئة ما خلا الجرم المشهود، إلا بعد الحصول على إذن مسبق من الهيئة بأكثرية ٦ أعضاء على الأقل.

وتأميناً للتواصل المباشر مع المواطنين وأصحاب الشأن منهم، يكون للهيئة موقع الكتروني يؤمن التفاعل مع أعضاء المجتمع، توخيّاً للشفافية والاطلاع والتفاعل فيما بين الأراء المختلفة.

في مستقبل عمل الحملة:

بعد اطلاقها مسودة مشروع قانوني الانتخابات النيابية ٢٠١٣ وقانون الهيئة المستقلّة المنظّمة للعملية الانتخابية، تعتزم الحملة القيام بعدد من اللقاءات مع عدد من الجهات الرسمية والاعلامية بهدف استكمال الضغط من اجل الاسراع في مناقشة واعتماد قانون انتخابات عصري يتضمّن الاصلاحات السابق ذكرها،
حيث ستعمل الحملة على زيارة رؤساء الكتل النيابية والاحزاب السياسية اضافة الى زيارة عدد من رؤساء تحرير وسائل الاعلام المقروءة المرئية والمسموعة بهدف تسليمهم واطلاعهم على القانونين ومحاولة ايجاد سبل تعاون مستقبليّة تصب جميعها في هدف اعادة النقاش حول الاصلاحات الانتخابات على الساحة السياسية اللبنانية. كما ستقوم الحملة باستكمال ورش العمل مع الاحزاب السياسية للنقاش معهم بتعمق حول الاصلاحات التي تطرحها الحملة. وستطلق الحملة نقاشا وطنيا حول الاصلاح الانتخابي مع المواطنين اللبنانيين في كافة المناطق اللبنانية عبر القيام بسلسلة من الندوات وورش العمل والنشاطات الاخرى.

منشورات الحملة

كتيّب الاصلاحات

ايماناً منها بضرورة اعلام المواطنين بأهميّة الاصلاحات التي تطالب بادخالها الى القوانين الانتخابية ومشاركة المواطنين اللبنانيين بآرائها ومواقفها، اعدّت الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي كتيّباً خاصاً بالاصلاحات الانتخابية مع الاسباب الموجبة التي دفعت الحملة بالمطالبة بها وهي:

- النظام النسبي
- الهيئة المستقلّة والدائمة للانتخابات
- الكوتا النسائية
- اقتراع غير المقيمين على الاراضي اللبنانية
- الاقتراع في مكان الاقامة ومكان السكن
- خفض سن الاقتراع والترشّح
- ضمان سريّة الاقتراع
- تحديد آليات اقتراع ذوي الاحتياجات الاضافية
- الانفاق الانتخابي
- الاعلام والاعلان الانتخابيين

ملحق سرّك مش ببير

اعدّت الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي ملحقا حول سريّة الاقتراع وزّعته في كل من جريدة السفير وجريدة الاخبار، وهو ملحق مبسّط تناول آليات ضمان سرية الاقتراع لاسيما البطاقات الرسمية، عملية الفرز، وتوزيع صناديق الاقتراع حيث للحملة وجهة نظر خاصة بهذه المواضيع، اضافة الى عدد من الصور والجداول التي تبرز واقع لبنان مقارنةً مع البلدان الاخرى.

نشاطات الحملة في الربع الأوّل من ٢٠١١

منذ إطلاقها في حزيران ٢٠٠٦، تنشط الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي في التشبيك مع المعنيين كافّة في المجتمع المدني والمحلّي لكسب التأييد ودعم الإصلاحات التي تنادي بها.
خلال الربع الأوّل من العام ٢٠١١، كانت للحملة لقاءات وجلسات نقاش عدّة مع كلٍ من الأحزاب والجامعات وممثّلي وسائل الإعلام ، وأساتذة التعليم الرسمي، هذا بالإضافة إلى عدد من اللقاءات الرسمية التي قامت بها الحملة مع بعض الجهات السياسية اللبنانية والتي كنّا قد تحدثنا عنها في النشرة السابقة.
أثمرت معظم هذه اللقاءات التي تمحورت في أكثرها حول تعريف المشاركين» بالحملة وأسباب نشأتها والإصلاحات التي تعمل على إدخالها على القانون الانتخابي النيابي والبلدي إلى وضع آليات تعاون وتنسيق مع الجهّات المشاركة.

مع الجامعات

عقدت الحملة لقاءً خاصاً مع ممثّلي الجامعات الرسميّة والخاصة في لبنان في ١٧ شباط ٢٠١١، وركّز اللقاء على ضرورة البدء بالإصلاح مع الشباب الجامعي الذي يشكّل عصب التغيير باعتباره الجيل الصاعد والمثقّف. وقد اتفق الحضور على متابعة التعاون بين الجهتين خصوصاً وانّ الحملة ستكثّف نشاطاتها في المرحلة المقبلة مع ارتفاع وتيرة النقاشات حول قانون الانتخابات النيابية المرتقبة في العام ٢٠١٣.

مع الأحزاب

وللأحزاب اللبنانيّة حصّتها أيضاً،
فقدعقدت الحملة لقاءً خاصاً في ٢٥ شباط ٢٠١١ مع ممثّلي الاحزاب اللبنانية حضره بالإضافة إلى بعض أعضاء الحملة، ممثلون عن الأحزاب الآتية:
تيار المستقبل، القوات اللبنانية، جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية، الكتائب اللبنانية، حركة أمل، الحزب التقدمي الإشتراكي، تيار المردة، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب الهنشاك الإشتراكي الديموقراطي، الحزب الشيوعي اللبناني، التيار الوطني الحر، حزب الوطنيين الأحرار،حركة التجدد الديموقراطي وحزب اللّه.
حيث أثنى الحضور على المبادئ الإصلاحية التي تتبنّاها الحملة، خصوصاً وانّ هكذا نوع من الإصلاحات هو ضروري وأساسي للوصول إلى حياة سياسية سليمة، وقد وعد الحضور بالمساهمة في العمل على البدء بالنقاش الوطني حول هذه الإصلاحات حتّى يتم إقرار قانون انتخابي جديد وعصري قبل العام ٢٠١٣.
كما طالب الحضور بضرورة تنظيم ورش عمل متخصّصة حول كل نقطة .إصلاحية مع التأكيد على ضرورة الاستمرار بالعلاقة بين أطراف المجتمع المدني والاحزاب، خصوصاً تلك التي تجمعها بالحملة المدنية للإصلاح الانتخابي .

مع الإعلام

من جهة أخرى، عقدت الحملة في ١٢ نيسان ٢٠١١ لقاءً مع ممثلي وسائل الإعلام حضره ممثلون عن ١٣ مؤسسة إعلاميّة مرئيّة ومقروءة ومسموعة إضافةً إلى ممثلين عن مؤسّسات المجتمع المدني. وتخلّل اللقاء تعريف الإعلاميين بالحملة ونشاطاتها منذ إطلاقها العام ٢٠٠٦ والإصلاحات التي تقترحها.
كما ركّز المجتمعون على أهميّة تعاون وسائل الإعلام على اختلافها مع الحملة كشريك وطني أساسي في الإصلاحات الانتخابيّة. وناقش الحضور السبل الإعلاميّة والإعلانيّة الأمثل للترويج للإصلاحات الانتخابيّة،
وقد تحدّث الإعلاميون عن كيفيّة التعاون مع المؤسّسات الإعلاميّة، إن لجهة تنظيم أنشطة مكثّفة تسعى لنشر التوعية بين فئات المجتمع اللبناني حول الإصلاحات المقترحة، أو عبر وسائل الضغط على أعلى الهرم السياسي والمجلس النيابي لتبنّي هذه الإصلاحات المحقّة. وفي السياق نفسه، عقدت لجنة الشمال في الحملة لقاءً مع ممثّلي الإعلام المحلّي في طرابلس في ١٢ أيّار العام ٢٠١١ وقد اثمر اللقاء عن توطيد العلاقة بين الحملة وإعلاميي المنطقة خصوصاً وأنّ قسماً منهم قد أبدى اهتماماً واضحاً بالمطالب الإصلاحيّة المنشودة.

مع أساتذة الجنوب

وللجنوب أيضاً حصّة من نشاطات الحملة،
فقد نظّمت لجنة الجنوب في الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي لقاءً خاصاً مع أساتذة التعليم الرسمي في المنطقة (أغلبهم من أساتذة التربية المدنية) في ٨ أيار العام ٢٠١١ ، حيث أبدى المشاركون اهتماماً عالياً بعمل الحملة وأهدافها وقد نتج عن اللقاء وضع آلية متابعة واضحة وفعّالة ستعمل الحملة على متابعتها وتطويرها مع الجهات المعنية لما تشكل من أهمية في نقل الاصلاحات اللازمة وتسويقها.